



المدارس في لبنان مشروع تجاري مربح (مروان بو حيدر)

بحار الكثير من الأهالي في معرفة ما إذا كانوا يسجلون أولادهم في مدارس، أو في شركات تجارية. فمنذ اليوم الأول للمدرسة، تبدأ العروض الاستهلاكية المكلفة، التي ينفق عليها الأهالي أحياناً ما يقارب نصف كلفة القسط المدرسي، من دون أن يكون لهم حق الرفض

دعوا القسط جانباً

ما الذي لا ندفعه؟

أيضاً الشوفي

لست بحاجة إلى إكمال السؤال عن مصاريف العام الدراسي، حتى تأتي الإجابة مشتركة من الجميع: «أوووهوو... قولي شو ما مندفع؟» وتبدأ بعدها عملية «فش الخلق» اللاإرادية. «شو بذك بالقسط، اتركه ع جنب في عندك رحلات ونياب وكتب ومسرحيات وصف جمباز، وما يعرف ليه كتب الرسم حقن 100 ألف!! يعني سرقة عالآخر».

هي معاناة مستمرة بين الأهالي من جهة، و«النهيب المدرسي» في بعض المدارس الخاصة من جهة ثانية، وفق ما يقول أحدهم: إذ تحولت مدارس لبنان إلى مشاريع تجارية رابحة بغطاء تعليمي - تربوي، وأصبحت المعادلة: ادفع أكثر تتعلم أفضل. أما المقصود بـ«الدفع»، فلا يقتصر فقط على القسط المدرسي، بل يتعداه ليشمل نشاطات ومناسبات ومستلزمات «مدرسية» تمتد طوال العام.

ريما، والدة طفل في المرحلة الابتدائية في إحدى المدارس الدينية، تقول شاكية: «هناك بدعة جديدة بدأت نعتمدها المدارس أخيراً، تسمى فتح الملف، تكلفتها 500 ألف ليرة لبنانية ندفعها بمجزأة اختيار المدرسة. ثم يليها القسط 4 ملايين و500 ألف ليرة لبنانية، تُضاف إليه 400 ألف ندفعها مسبقاً تكلفة نشاطات ورحلات وصور». تكمل ريما مراحل «السرقعة» المدرسية كما تصفها: «أما الكتب المدرسية، فهي سرقة فاضحة؛ إذ يظهر التواطؤ بين دور النشر والمدارس، فتفرض علينا المدرسة أن نشترى الكتب من مكتبة محددة، بلغت كلفتها العام الفأنت 600 دولار، بحجة أن الكتب تستورد من فرنسا وبريطانيا». شكاوى سمير ليست أقل. هو أب لفتى

في إحدى المدارس التي اختارت وسط المدينة موقعاً لها، وتبلغ قيمة قسطها 5500 دولار. برأيه «تقوم المدرسة بتنمية الحس الاستهلاكي لدى الأولاد. مثلاً، هناك ما يسمى no costume day يُسمح للطلاب خلاله بالحضور من دون الزي المدرسي لقاء مبلغ مالي معين، علماً بأن ثمن الزي المدرسي يبلغ 250 دولاراً، ونظراً إلى نوعيته السيئة يجب أن تشتري اثنين سنوياً». إضافة إلى ذلك «هناك رسم إعادة التسجيل أو حجز مقعد، ويساوي 1000 دولار تاخذه المدرسة قبل نهاية العام الدراسي، وفي حال عدم التسجيل لا يرد. وهذا يعني أن المدرسة من خلال تقاضيها هذا المبلغ، من نحو ألف طالب مثلاً، تكون قد جمّدت في رصيدها لمدة ثلاثة أشهر قرابة مليون دولار، فضلاً عن فوائدها».

وخلال الأشهر الثلاثة هذه، لا يتوقف الدفع أيضاً؛ إذ تبلغ كلفة العطلة الصيفية 350 دولاراً للمخيم الصيفي الذي يمتد لمدة ستة أسابيع، وفق ما تقول سهى، أم لفتاة في مدرسة تابعة لإحدى السفارات الأجنبية. تخبرنا سهى عن شجار وقع العام الفائت بينها وبين ابنتها التي تريد أن تذهب مع المدرسة إلى رحلة التزلج مقابل 300 دولار. «من وين بدي لحق لها؟ كانوا من جمعة أخدمين 160 دولاراً كرمال تسجل صف باليه، وقبلها دفعنا 50 دولاراً حق كتاب الإنكليزي وهلق بدن 300 دولار».

وتتابع: «هناك أيضاً الثياب التي علينا أن نشترىها للمسرحيات؛ فالمدرسة لا تؤمنها، وهي تكلفنا قرابة 100 دولار سنوياً. أما بعد المسرحية، فعلياً أن ندفع ثمن الصور والفيديو 20 ألف ليرة على كل مسرحية. إجمالاً، عليك أن تضيف إلى القسط أقله 2000 دولار ما بين رحلات ونشاطات وكتب...». إلى ذلك، هناك أيضاً التبرعات التي تجمعها المدارس للمؤسسات

يدفع الاهالي قرابة ألفي دولار مصاريف إضافية على القسط

والجمعيات، فتقول الطالبة جمانة (أول ثانوي): «من الملاحظ أن كل مؤسسة خيرية تتعاقد مع إحدى المدارس، فنرى مدارس حكرأ على جمعية السان جود، وأخرى لكارياتاس دون غيرها، وتبدأ المنافسة بين الطلاب حول من يدفع أكثر»، وتستطرد: «كما علينا ألا ننسى تكلفة النقل التي تؤمنها المدرسة وتبلغ 1000 دولار سنوياً».

عند اتصالنا بإحدى المدارس للحصول على تقرير لهذه الأسعار، أتانا الجواب نافياً كل هذه الأمور؛ إذ أصرت المسؤولة عن التسجيل على أن المدرسة ليس لديها ما يسمى «فتح الملف»، على الرغم من أن عدداً من طلاب المدرسة أكد وجوده. أما عن أسعار الزي المدرسي، فكان الجواب:

«لم نقرر بعد لهذه السنة حسب». لكن حسب ماذا؟ ترفض المسؤولة الإجابة عن ذلك، مؤكدة أن الزي المدرسي الذي يبلغ ثمنه 250 دولاراً ليس ملزماً للجميع؛ فكيف لمدرسة أن تخصص زياً خاصاً بها من دون فرضه على الجميع؟ وهل تخضع أسعاره لتقلبات البورصة حتى يكون سعره «حسب»؟ فعلاً أصبح التعليم في لبنان باهظاً لدرجة لم يعد من الممكن تحفلها من أكثرية الأهالي. إلا أن الحلول المطروحة لا تبدو مشجعة؛ فبين التعليم الرسمي الذي أمعنت الدولة في تهميشه، وبين المدارس الخاصة، يبدو أن الأهل حسموا خيارهم، حتى لو كان هذا الخيار مكلفاً وباهظاً.

تلاميذ في الميناء بلا مقاعد

عبد الكافي الصمد

عندما دخل مدير مدرسة النهضة الرسمية للبنين بدر الدين فلاح مدرسته للمرة الأولى معلماً فيها، كان في الميناء 4 مدارس رسمية للبنين. اليوم، يقف فلاح على أبواب التقاعد ولا يزال عدد المدارس على حاله، على الرغم من أن عدد سكان الميناء ارتفع خلال هذه الفترة من 15 ألف نسمة إلى 115 ألفاً.

يشكو فلاح من نقاعس الجهات التربوية الرسمية المعنية في تلبية احتياجات أهالي الميناء، ما جعل أزمة المدرسة الرسمية فيها تتفاعل، إلى حد بات حصول التلميذ على مقعد في إحدى مدارس الميناء الرسمية حلاً لا يتحقق بسهولة.

لا تتسع القاعات الثماني في مدرسة النهضة الموزعة على طبقتين لأكثر من 300 تلميذ، إذا أراد الأستاذ أن يعطي

فعالاً صفاً نموذجياً يضمن معه توفير نوعية تعليم مقبولة. لكن ازداد عدد تلاميذ المدرسة في الأعوام الأخيرة، ووصل في العام الماضي إلى 474 تلميذاً، والعدد مرشح لتجاوز هذا الرقم في السنة الحالية، ما جعل المدرسة غير قادرة على استيعاب المزيد.

الإدارة ترفض حالياً تسجيل تلامذة إضافيين، ما أدى إلى ردود فعل، منها أن أمهات بكين على أبواب المدرسة لأنهن لم يعثرن على مقاعد لأبنائهن، وقد دفع الإنزعاج من هذا الواقع بعض الأباء إلى شتم إدارة المدرسة ووزارة التربية والدولة!

يشرح فلاح كيف أن غرف المدرسة الصغيرة «تجبرنا على وضع 3 تلامذة على مقعد دراسي واحد»، مشيراً إلى «أننا اقتطعنا من الملعب الشتوي وحولناه إلى غرفة». لا تتردد المدرسة في استعمال إحدى القاعات لأغراض عدة؛ فهي في الوقت نفسه مكتبة وقاعة

أمهات بكين على أبواب المدرسة لتسجيل أولادهن

المعلمين، ويتدرب فيها التلامذة على استخدام اللوح الذكي. شهر أيلول بات «كابوساً» بالنسبة إلى فلاح. يبدو مستاءً لعدم تلبية مطالب الأهالي، فيعودون أدرجهم خائبين. يكشف أننا «لم نستطع توفير مقعد لابن أحد المواطنين الذي يبعد منزله عن المدرسة نحو 150 متراً».

يزعج المدير أن يكون عدد الراغبين أقل

بكثير من عدد המתعاضين، علماً بأن مدرسة النهضة «على علاقتها» تقدم . كما يقول . مستوى تعليمياً جيداً؛ إذ تلامس نسبة النجاح في امتحانات الشهادة المتوسطة (البريفيه) الـ 70%.

هنا لا يخفي فلاح أن اكتظاظ العدد ساهم في تراجع النسبة في السنتين الأخيرتين لتصل إلى حدود 50%. لا تتوقف مصاعب مدرسة النهضة ومتاعبها عند هذا الحد؛ فالملاعب الصيفية لا يتسع لـ 500 تلميذ، لافتاً إلى ارتفاع حوادث الكسور في اليد أو الرجل بين التلاميذ في أثناء اللعب. يسرد فلاح حادثة وقعت معه قبل سنوات، عندما جاءه وفد تربوي فرنسي لتفقد المدرسة، وقد تزامنت الزيارة مع وقت الفرصة للتلامذة، وعندما شاهدتهم أحد أعضاء الوفد كيف يلعبون بعنف، قال: «إن كل تلميذ منهم يحتاج إلى خفير معه».

يطالب الرجل بانتقال التلامذة إلى

المبنى الجديد للمدرسة، الذي لا يبعد أكثر من 100 متر، ويتسع لـ 100 تلميذ إضافي، وقد شيد فوق أرض تابعة لوزارة الزراعة، تنازلت عنها لوزارة التربية لهذا الغرض، في عهد الوزير سليمان فرنجية. يلفت فلاح إلى أن مهنية الميناء والمدرسة الفندقية اللتين بدأ العمل بينهما في التوقيت نفسه مع مدرسة النهضة، شلّمتا منذ سنتين والطلاب يداومون فيهما، ولا يعرف الأسباب التي تأخر بموجها تسليم المبنى الذي لا ينقصه سوى التشطيب لجهة تركيب الألومنيوم والدهان. ويشير إلى أننا «تلقينا وعداً بتسليمها هذا العام، لكنه بقي حبراً على ورق».

وإلى شكاوى فلاح، يطرح حجاب المدرسة شكوى أخرى: «منذ 30 سنة نعمل في المدرسة بلا تثبت أو ضمان صحي، وحقوقنا المهودرة لا نجد من يعطينا إياها».